

Other Kingdoms — نصّ العرض التقديمي (بالعربية الفصحى)

١ • أنصاف أعمار الأجيال. دعوني أبدأ بصورة واحدة توضّح ما تعنيه الخصوبة دون مستوى الإحلال. أرسم هنا على المحور الرأسي عدد الأجيال اللازمة لكي ينخفض جيلٌ من المواليد إلى نصف حجمه لو ظلّ معدل الخصوبة الحالي ثابتاً إلى الأبد. في حالة كوريا، حيث تُنجب المرأة اليوم 0.721 من الأطفال، يُبلغ هذا الحدّ في أقلّ من جيلٍ واحد. ومعظم الدول المتقدّمة، إن لم تكن كلّها، لديها معدلات خصوبة دون مستوى الإحلال، أي 2.1؛ وكثيرٌ منها بصورة حادّة: إيطاليا واليابان والصين تُنصّف حجم جيلها كلّ جيل؛ وحتى فرنسا — صاحبة أعلى معدل خصوبة بين كبرى دول أوروبا — تبلغ النصف في نحو ثلاثة أجيال.

لماذا يحدث هذا؟

٢ • كيف يفسّر الاقتصاد الخصوبة. لطالما فسّر الاقتصاديون الخصوبة عبر الظروف الاقتصادية، ويهيمن إطاران. الأول هو مفاضلة الكمّ والكيف عند بيكر ولويس: مع ارتفاع الدخل، يستثمر الآباء أكثر في كلّ طفل، وأمام هذا الثمن الأعلى لـ«الكيف» يختارون عدداً أقلّ من الأطفال — الدخل يرتفع، والاستثمار لكلّ طفل يرتفع، والكمّ ينخفض. والثاني هو الاقتصاد العائلي الجديد عند دوبكه وترتيلت: في الدول الغنية، تلاشت العلاقة السلبية القديمة بين الدخل والخصوبة، بل انعكست أحياناً، وصار المهمّ الآن هو مدى قدرة المرأة على التوفيق بين الأطفال والمسار المهني. آليتان مختلفتان — لكن بخيطٍ جامع واحد. كلاهما يفسّر الخصوبة عبر الظروف الاقتصادية: الأجور، والتكاليف، والأعراف، وعدم اليقين، والصحة، والتقنية. لا عبر تغيير التفضيلات. وهذا الإغفال هو نقطة انطلاقي.

٣ • الخصوبة تتشكّل بالقيود الاقتصادية وبالتفضيلات. ينبغي أن نأخذ التفسير الاقتصادي على محمل الجدّ، فالقيود مهمّة بلا شكّ: تكاليف السكن ورعاية الأطفال، ومخاطر الدخل وهشاشة العمل، وتكلفة الفرصة البديلة للوقت، والسياسة الأسرية وإجازة الأبوة — كلّها تشكّل جدوى الأبوة وكلفتها. لكن ها هي المعضلة أمام أيّ تفسير اقتصاديٍّ محض: الخصوبة تتراجع في أماكن كثيرة في آن واحد — في دول الرفاه الاسكندنافية، بما توفّره من رعاية أطفال مجانية وأمانٍ وظيفي، وبالسرعة نفسها في دول لا تملك شيئاً من ذلك. فإذا اختلفت القيود إلى هذا الحدّ وظلّت النتيجة واحدة، فلا يمكن أن تكون القيود هي التفسير كلّها. لتتصوّر الأمر مطابقة: الخصوبة المتحقّقة تساوي حجم الأسرة المرغوب، مُرشّحاً عبر القيود الاقتصادية. لقد عمل الاقتصاد كثيرًا على المُرشّح؛ أمّا أنا فأريد أن أسأل حدّ الرغبة.

٤ • فرضية مغايرة. في هذه المحاضرة أريد أن أقيم الحجّة على أنّ التفضيلات نفسها تتغيّر بمرور الزمن، ومن ثمّ لا ينبغي أن نسعى إلى تفسير التحولات المجتمعية بتغيّر الظروف الاقتصادية وحده. فقد يُعطي جيلٌ من شأن أسرته، ويؤثر الجيل التالي عليها بيئاً ومساراً مهنيّاً ومكانةً. وأرى أنّ تفضيلاتنا تتشكّل بالإيمان الذي نتلقاه، وبالاعتقاد بأنّ الله يرزقنا ما نحتاج إليه حقاً. وبهذا المعنى، للإيمان أثر اجتماعيٌّ قابلٌ للقياس. وبصفتي عالمًا، لا أطلب من الآخرين أن يؤمنوا بأنّ للإيمان أثرًا اجتماعيًا قابلاً للقياس؛ بل أ طرح ذلك، وفق المنهج العلمي، فرضيةً أدعو الباحثين الآخرين إلى اختبارها.

٥ • كيف تغيّرنا الصلاة. لماذا قد تُشكّل الصلاة التفضيلات؟ إن كنت لا تُصلي، فسيصعب قبول هذا. ولشرح الحجّة النظرية سأستعير سلطةً أعلى. تقول الأم تريزا: «ثمرة الصمت هي الصلاة، وثمرة الصلاة هي الإيمان، وثمرة الإيمان هي المحبة، وثمرة المحبة هي الخدمة، وثمرة الخدمة هي السلام». وإذا تُرجمت هذه الجملة الواحدة إلى لغة العلوم الاجتماعية، فإنّها تسمّي قناتين — الصلاة تغيّر تفضيلات الخدمة، وتغيّر المعتقدات بشأن عدم اليقين.

٦ • كيف يمكن أن تؤثر الصلاة في الخصوبة. لننأمل إذاً القناتين معًا. أولاً، التفضيلات: تُعلم الأم تريزا أنّ الصلاة تنقلنا من المشاريع المتمحورة حول الذات إلى خدمة الآخرين ورعايتهم. ولاحظوا أنّ تربية الأطفال صورةٌ من صور هذه الخدمة، فالصلاة تزيد المنفعة المقترنة بها. ثانيًا، المعتقدات: بالإيمان، تخفض الصلاة الاحتمال الذاتي الذي تُعلّقه على الكارثة — الثقة بالعناية الإلهية، أي الثقة بأنّ الله سيرزق. وكما أقول في المقالة، لم يكن ليكتب «القبيلة السكانية» (The Population Bomb) بكلّ ما تضمّنته من تدخّلاتٍ مناهضةٍ للإنجاب إلّا مُلجّد؛ أمّا المؤمن فكان ليثق ويعمل على ضمان وجود ما يكفي من الغذاء لكلّ إنسانٍ يأذن الله بمجيئه إلى هذا العالم.

٧ • أوروبا تتيح حالة اختبار. كيف نختبر أنّ الإيمان الديني يُشكّل معدلات الخصوبة؟ أوروبا مناسبة، لأنّ المسح الاجتماعي الأوروبي (European Social Survey) يسأل عن الصلاة كلّ سنتين منذ عام 2002. وحدة اللوحة (البائل) عندي هي بلدٌ

في جولة مسح، من 2002 إلى 2024. ومقياسي للتدين هو نسبة النساء في سنّ الإنجاب — من 15 إلى 45 عامًا — اللواتي يُقلن إنهنّ لا يُصلّين أبدًا. والمتغيّر التابع هو معدل الخصوبة الكليّ من بيانات البنك الدولي، وأضبط لوجاريتم نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجمالي. والتصميم هو نموذج آثار ثابتة ثنائية الاتجاه، حسب البلد والسنة. وسأقدم ثلاثة أنواعٍ من الأدلة: ارتباطاً على مستوى الأفراد، ومساراتٍ فُطريةٍ مقترنة، وانحدار اللوحة.

٨ • الصلاة اليومية ومزيد من الأطفال. لنبدأ بالأفراد. في أحدث جولة، جولة 2023–2024، وللأعمار من 35 إلى 50 عامًا، تُنجب النساء اللواتي يُصلّين يوميًا نحو 0.2 طفل أكثر ممّن لا يُصلّين أبدًا؛ وبجمع الرجال والنساء يصبح الفارق 0.3. ويعلو عمود «الصلاة اليومية» على عمود «لا يُصلّين أبدًا» في كلّ بلدٍ تقريبًا. تحقّق واحد: يسجّل المسح الأطفال المقيمين في الأسرة المعيشية، لا الخصوبة المكتملة — فهذا مؤثّرٌ موحٍ، لا قاطع.

٩ • ارتفاع العزوف عن الصلاة، وانخفاض الخصوبة — معًا. ننتقل الآن إلى المسارات، إقليميًا إقليميًا. ولضبط المقياس: في عام 2002، كانت ثلاثة بلدان فقط تضمّ أقلّيّة من الشابات المُصلّيات — الدنمارك، والتشيك، وفرنسا بالكاد؛ وبعد عشرين عامًا، لم تعد أغلبية مُصلّية باقية في أيّ بلدٍ تقريبًا. [عرض] في بلدان أوروبا الغربية الكاثوليكية، يتّسع العزوف عن الصلاة وتنخفض الخصوبة بعد مطلع عقد 2010 — وهو أوضح حركة مشتركة. [عرض] وفي البلدان الاسكندنافية والجرمانية، العُلمنة سمةٌ مشتركة للجميع، لكنّ مسارات الخصوبة ليست متطابقة — إذ يختلف التوقيت. [عرض] أما بلدان أوروبا الشرقية الكاثوليكية فهي المثال المضاد: إذ تعافت الخصوبة رغم ارتفاع العزوف عن الصلاة، لأنّ اللحاق بالدخل بعد الشيوعية كان هو الغالب. ولهذا بالضبط يضبط الانحدار الناتج المحليّ وتاريخ البلد — فالحركة المشتركة الخام ليست متجانسة.

١٠ • الانحدار. يضع الانحدار أرقامًا على ذلك: معدل الخصوبة الكليّ دالةٌ في نسبة «لا يُصلّين أبدًا» ولو غاريتم الناتج المحليّ، مع آثار ثابتة للبلد والسنة — فأنّا لا نستخدم إلّا التغيّرات داخل البلد الواحد عبر الزمن، صافيةً من الصدمات المشتركة. مُعامل «لا يُصلّين أبدًا» هو ناقص 0.0072، دالٌّ عند مستوى واحدٍ في الألف: فكلّما ارتفع العزوف عن الصلاة في بلدٍ ما، انخفضت خصوبته. ويدخل الدخل بإشارةٍ موجبة، عند 0.40. ويفسر النموذج نحو خمس التباين داخل البلدان. والمقارنة التي أودّ إبرازها: ارتفاعٌ بنسبة 2% في نصيب الفرد من الناتج المحليّ يُحدث التغيّر المقدّر نفسه في الخصوبة الذي يُحدثه انخفاضٌ بمقدار 1.1 نقطة مئوية في نسبة «لا يُصلّين أبدًا». وبهذه الأرقام، يوازي الإيمانُ الدخل في الأهمية. إنّها مقارنة معاملات، لا مكافأة سببية — لكنّها ليست بالضئيلة.

١١ • الصلاة وارتداد الكنيسة مرحلتان لا خصمان. الاعتراض الطبيعي: أليس هذا هو ارتداد الكنيسة، أو تقليدٌ موروث، لا الصلاة؟ نقطتان. تُظهر بيانات اللوحة الألمانية — باين ومشاركوه — أنّ الارتداد يرفع فعليًا مستوى الخصوبة المرغوبة، فالدين المؤسسي مهمٌّ أيضًا. لكنّي أتحمّل على المفاضلة بينهما في سباق. أرى أنّهما مرحلتان من عملية واحدة: يتوقّف الناس أولاً عن الارتداد، ثم عن الصلاة، وتنخفض الخصوبة أخيرًا. وفي لوحتي أنا، مُعامل الارتداد غير دالٍ — لكن مع هذا العدد القليل من المشاهدات، يكاد يكون ذلك نقصًا في القوة الإحصائية، لا دليلًا على أنّ الارتداد بلا أثر.

وأنا شخصيًا لا أظنّ أنّ الانتماء الثقافي دون إيمانٍ حقيقي — الدين للمظهر، إن جاز التعبير — يمكن أن يكون له أثرٌ مشجّع على الإنجاب. وذلك لأنّي أرى أنّ التحوّل نحو الخدمة أمرٌ جوهري. فإحضار حياةٍ إلى هذا العالم، ورعاية طفلٍ والعناية به، يقتضي عنايةً عظيمة، ولا يقدر على ذلك إلّا المحبة. والمحبة تأتي من الإيمان.

١٢ • أدلةٌ موحية، لا حكمٌ سببي. دعوني أقرّ بإيجازٍ أنّ تحليلي الإحصائي ليس برهانًا قاطعًا. والنقد البديهي هو السببية العكسية — فقد يكون الأطفال سببًا للصلاة بقدر ما تكون الصلاة سببًا للأطفال.

وهناك أيضًا عوامل التنبؤ الثقافية متغيّرة بمرور الزمن؛ والهجرة وتكوين العيّنة؛ والفجوات الزمنية بين الاعتقاد والنية والولادة؛ ومشكلة القياس حيث لا يمثل الأطفال المقيمون في الأسرة الخصوبة المكتملة؛ وكون أوروبا ليست العالم.

أقرّ بهذه كلّها. ومع ذلك، ونظرًا إلى قوّة هذه الأدلة الموحية، أقول أيضًا إنّه ينبغي إجراء تحليلٍ أكمل. والاختبار التالي الطبيعي هو: هل تتنبأ الصلاة بالخصوبة المرغوبة؟ وما الذي يفسّر الفجوة بين الخصوبة المرغوبة والخصوبة المتحقّقة؟

١٣ • أين تستطيع السياسة أن تتدخل — وأين لا تستطيع. ماذا يعني هذا للسياسة العامة؟ لنكتب الخصوبة المتحقّقة بوصفها متزايدة مع الفجوة بين منفعة إنجاب الأطفال ومنفعة عدم إنجابهم. تستطيع السياسة أن تحرّك عدّة من حدودها — فبإمكانها رفع الدخل عبر الإعفاءات الضريبية، ودعم رعاية الأطفال والتعليم، ومساندة الرعاية الأمومية والطبّية، وحماية الوقت الذي يُقضى مع الأطفال — وبإمكانها، على الجانب الآخر، أن تكفّ عن إثقال كاهل الأسر بالضرائب. لكن ثمة حدٌّ لا تستطيع أيّ أداة

تحريكه: التدّين. وفرنسا هي الحدّ الأعلى لما تستطيع السياسة تحقيقه: فخصوبتها المرتفعة نسبياً بمقاييس أوروبا تُعزى عادةً إلى أشمل منظومةٍ ضريبيةٍ ورعايةٍ للأطفال في القارّة — ومع ذلك هبطت فرنسا نفسها إلى ما دون مستوى الإحلال بكثير، إلى 1.61 في عام 2024. حتى أفضل سياسات القدرة على تحمّل الكلفة تصطدم برغبةٍ لا تصنعها.

١٤ • فرنسا: حاصل القسمة العائلي (le quotient familial). لأنّ فرنسا تفعل الكثير، وظنّنت طويلاً أنّها تفعله بنجاح، يجدر وصف نظامها الضريبي الشامل. وحدة الضريبة هي الأسرة المعيشية لا الفرد — إذ يُفرض على الزوجين ضريبة مشتركة على الدخل لكلّ «حصّة». تُجمع دخول الأسرة، وتقسّم على عدد الحصص — حصّتان للزوجين، ونصف حصّة لكلّ من الطفلين الأولين، وحصّة كاملة من الطفل الثالث فصاعداً — ثمّ يطبّق الجدول التصاعدي، ثمّ يُضرب الناتج من جديد. ولأنّ الجدول تصاعدي، فإنّ توزيع الدخل على حصصٍ أكثر يخفض المعدّل المتوسّط، فتدفع الأسر الكبيرة أقلّ. والميزة المرتبطة بالأطفال مسقوفة — نحو 1800 يورو لكلّ نصف حصّة، وهو سقفٌ أُضيف عام 1981 — أمّا التقاسم بين الزوجين نفسه فغير مسقوف.

١٥ • فرنسا: لماذا هذا النظام مشجّع على الإنجاب. لماذا هو مشجّع على الإنجاب؟ ثمة قناتان. أولاً، تخفض الضريبة المشتركة العائد بعد الضريبة من عمل المعيل الثاني، ممّا يخفض تكلفة الفرصة البديلة لتربية طفل. ثانياً، ترفع الدخل المتاح للأسرة — وكلاهما يدفع نحو مزيدٍ من الأطفال. لكنّ هذا الإعفاء لا يُجدي إلّا إذا استطاع الوالدان العمل، لذا تفرّغه فرنسا برعايةٍ واسعةٍ للأطفال — دور حضّانة، ومربّياتٍ معتمدات، ورياض أطفالٍ مجانيّة من سنّ الثالثة — تجعل العمل والأبوة متوافقيين. الضريبة ورعاية الأطفال متكاملتان، لا بديلان.

١٦ • الخلاصة. ثلاثة أمور. أولاً، قد يكون تراجع الخصوبة متعلّقاً بتغيّر التفضيلات والمعتقدات، لا بارتفاع التكاليف وحده — وهو احتمالٌ أهمله الاقتصاد إلى حدٍ بعيد. ثانياً، تقدّم الصلاة أليّة محدّدة وقابلةٌ للتّغيير لذلك التغيّر الثقافي: قناة تفضيلاتٍ نحو الخدمة، وقناة معتقداتٍ نحو الثقة في مواجهة عدم اليقين. ثالثاً، الأدلّة الأوروبية غير هيّنة كمّا لكنها ليست سببيةً بعد — ومقاييس أفضل للخصوبة المرغوبة وتحديد أقوى هما الخطوتان التاليتان. ودعوني أختتم، إذّا، بنبرةٍ متشائمة: تستطيع السياسة أن تجعل الأبوة أيسر؛ لكنّها قد لا تستطيع، وحدها، أن تجعلها مرغوبة. شكراً لكم.

وأخيراً، إن أعجبكم هذا العرض، فادعوكم إلى الاشتراك في مدوّنتي على «The Hold-Up Problem»، «Substack»، حيث أكتب بانتظام لألقي الضوء على قضايا السياسة العامة من زاوية النظرية الاقتصادية.